55/2018

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال النقل البحري.

<u>فصل وحيد :</u>

تمت الموافقة على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال النقل البحري الملحقة بهذا القانون الأساسي والمبرمة بتونس في 23 نوفمبر 2017.

55/2018

55/2018

وثيقة شـرح الأسبـاب
لإتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال النقل البحري

في إطار تنمية العلاقات البحرية الثنائية مع البلدان العربية وقصد البحث عن أسواق جديدة للصادرات التونسية و دعم و تسهيل الإستثمارات المتبادلة و نقل البضائع بين تونس والأردن،

ورغبة من الجانب التونسي والجانب الأردني في تنظيم العلاقات البحرية بين البلدين وتبادل التجارب والخبرات في مجال النقل البحري والموانئ ومواكبة للمستجدات التي شهدها قطاع النقل البحري والموانئ ؛

تم إعداد مشروع إتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال النقل البحري وتهدف هذه الإتفاقية خاصة إلى :

- تطوير النقل البحري والمهن البحرية ؛
- تنظيم وتشغيل الموانئ ومحطات الحاويات ؛
- تنمية النقل متعدد الوسائط واللوجستية ؛
- التكوين البحري والمينائي وتحويل التكنولوجيا؛
- مراقبة الملاحة البحرية وتبادل المعلومات ؛
- تطبيق قواعد وتراتيب السلامة البحرية وأمن السفن والموانئ والملاحة البحرية وكذلك حماية المحيط البحري ومكافحة التلوث البحري والبحث والإنقاذ بالبحر ومكافحة الأعمال غير المشروعة المرتكبة إختراقا للقوانين البحرية ؛
- تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية.

كما نص الفصل الخامس عشر من هذه الإتفاقية على إحداث لجنة فنية بحرية مشتركة تجتمع بصفة دورية بالتداول بالبلدين لوضع برنامج عمل بين السلطات البحرية لتطبيق إجراءات هذه الإتفاقية وإقتراح المشاريع المشتركة وإيجاد الحلول في صورة حدوث أي خلاف حول تطبيق أحكام هذه الإتفاقية.

و تمّ إمضاء هذه الإتفاقية يوم 23 نوفمبر 2017 بتونس بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة التونسية الأردنية.

مع الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية تلغي وتعوض الإتفاقية الممضاة بتونس في 27 أفريل 1995 والمصادق عليها بالقانون عدد 95-57 بتاريخ 3 جويلية 1995 .

وقد تم تحيين هذه الإتفاقية للأخذ بالإعتبار مستلزمات النقل البحري الحديث ومتطلبات التعاون والتنسيق في مجال سلامة وأمن السفن والمرافق المينائية والملاحة البحرية وحماية المحيط البحري من التلوث.

و يهدف مشروع هذا القانون إلى المصادقة على هذه الإتفاقية.

55/2018